وقوع (إلّا) وصفاً في القرآن الكريم

م.د. أحمد عوّاد ياسين الجوعانيّ

جامعة بابل/ كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللّغة العربيّة

Except as an Attribute in the Holy Quran

Lect. Ahmed Awad Yasin Al-Joani (Ph.D)
University of Babylon/ College of human Sciences
Hum114.ahmed. auad@uobabylon.edu.iq

Abstract

This research paper is concerned with determining whether the grammarians are correct in their being agreed upon the statement that *except* occurs as an attribute in the sense of *other than*. A number of scholars who side with this opinion say that *except* doesn't serve the meaning of exception and it is an attribute in a number of Quranic verses. Then, the paper is an attempt to answer the following questions: Does *except* belong to the meaning of exception or does it an attribute? And are we obligated to follow this statement in the Holy

الملخّص:

الّذي يعنينا الوقوف عنده في هذا البحث هو الوقوف على صواب ما أجمع عليه النّحويّون، وهو قولهم بوقوع (إلّا) وصفاً بمعنى (غير)، فمن بنى على هذا القول من الدّارسين قال بخروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة في عدد من النّصوص القرآنيّة. فهل تقع (إلّا) وصفاً وتخرج عن الاستثناء ؟ وهل نحن ملزمون بهذا القول والأخذ به في القرآن الكريم ؟.

الكلمات المفتاحيّة: وقوع، إلّا، وصفاً، القرآن الكريم.

مقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، ووفّقنا لتدبّر القرآن، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، وأفصح النّاطقين، وأبلغ المتكلّمين، محمّد المُبلِّغ والنّاصح الأمين، وعلى آل بيته الطّيّبين الطّاهرين، وصحبه الغرّ المنتجبين.

أمّا بعد:

فإنّك لو ألقيت نظرة على بعض كتب النّحو والتّفسير وإعراب القرآن لرأيت العلماء يولون أسلوب الاستثناء عناية كبيرة بلغت عند بعضهم تخصيصه الحديث عنه في كتاب مستقلّ[1]، وذهب بعضهم يتتبّع معانيه المختلفة في خضم شروحه لمعاني التّنزيل ووقوفه على أحكام آياته.

لذا نرى لزاماً علينا أنْ نكون كما كانوا، لا نألو جهداً في تحصيل معانيه المختلفة واستخراج ما فيه من دقائق وأسرار.

ولست ادّعي فيما أكتب علماً لم يبلغه أحد؛ فالمتقدّمون من علمائنا والمتأخّرون قد تكلّموا على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة إلّا أنّ النّاظر في هذه المسألة يجد أنّه قد نسب إلى المبرّد مخالفة ذلك بإبقاء (إلّا) على بابها في أشهر ما احتجّوا به من شواهد، وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22].

فهل صحيح ما نسب إلى المبرّد ؟ وعلى فرض صحته هل يعني هذا أنّه من الممكن إبقاء (إلّا) على بابها ورفع لفظ الجلالة على البدليّة، فلا تصلح هذه الآية شاهداً على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة، وكونها في هذه الآية – وغيرها من الآيات – بمعنى (غير) ؟.

هذا كلّه دفعنا إلى أنْ نبحث في وقوع (إلّا) وصفاً في القرآن الكريم، لنحاول معرفة إجابات عن هذه التّساؤلات، ولنقدّم للقارئ خلاصة أقوال علمائنا في هذا الموضوع.

ولأجل أنْ يكون الموضوع واضح المعالم بيّنَ القسمات في ذهن القارئ نبسط أوّلاً أقوالهم في أحكام (غير) و(إلّا)؛ لنعرف سرّ تعاقبهما في بعض الأحكام المتعلّقة بكلّ واحد منهما، ثمّ نبسط أقوالهم في وقوع (إلّا) وصفاً بمعنى (غير).

أحكام (غير) و(إلّا):

(غير) كلمة موغلة في الإبهام، ولا تفيدها إضافتها تعريفاً، ولا يوصف بها إلّا نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: 46]، إلّا إذا وقعت بين ضدّين، كقولك: (عَجِبْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ)، فإنّها تفيد تعريفاً، ومن ثمّ جاز وصف المعرفة بها، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:7] [2].

ولـ (غير) في الاستعمال وجهان[3]:

الأوّل – وهو الأصل في استعمالها – : أنْ تكون صفة للنّكرة، نحو قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: 37]، فغير صفة لـ (صالحاً).

الثّاني: أنْ تستعير من (إلّا) حكمها فتفيد (غير) الاستثناء كما تفيده (إلّا)، وعلى هذا تعرب (غير) إعراب ما بعد (إلّا) على التّفصيل من تَعَيُّن النّصب، وجوازه والإتباع، والإعراب على حسب العوامل، نحو: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ)، و(ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ أو غيرَ زيدٍ)، و(ما جاءني غيرُ زيدٍ)، وغير ذلك من الأحكام في الاستثناء بـ(إلّا).

وأمّا (إلّا) فهي تأتي في الاستعمال على أربعة أوجه[4]:

الأوّل – وهو الأصل في استعمالها –: أنْ تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 249]، ونحو قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النّساء: 66]، فقد انتصب ما بعد (إلّا) في الآية الأولى؛ لأنّ الاستثناء تامّ موجب، وارتفع ما بعد (إلّا) في الآية الثّانية؛ لأنّ الاستثناء تامّ منفي.

الثّاني: أنْ تكون (إلّا) بمعنى الواو، ذهب إلى هذا الفرّاء[5] وأبو عبيدة[6] والأخفش[7]،

وجعل أبو عبيدة من ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 150]، التّقدير على رأيه: وللّذين ظلموا، وأنكر الفرّاء هذا القول، وقال: مثل هذا لا يجوز، إلّا إذا تقدّم استثناء آخر، ويكون الثّاني عطف استثناء على استثناء، كما في قول الشّاعر[8]:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَا

التّقدير على رأيه: ما بالمدينة دار إلّا دار الخليفة ودار مروان.

الثّالث: أنْ تكون (إلّا) زائدة، قال بذلك ابن جنّيّ[9] وابن مالك[10]، وجعلا من ذلك قول ذي الرُّمة[11]:

حَرَاجِيجُ، مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ، أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

فـ(إلّا) زائدة في البيت على رأيهما.

الرّابع: أنْ تكون (إلّا) بمعنى (غير) – وهذا هو ما يعنينا في بحثنا – أي: يوصف بها كما يوصف بـ(غير)، فقد وصف بـ(إلّا) جمع منكّر، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22].

وقد شرط النّحويّون في وقوع (إلّا) صفة شروطاً، هي[12]:

1 – أنْ يكون موصوفها نكرة – كما في الآية الكريمة – أو قريباً من النّكرة.

2 – أنْ يكون موصوفها جمعاً صريحاً – كما في الآية الكريمة – أو في قوّة الجمع.

3 – أنْ يكون موصوفها مذكوراً غير محذوف.

4 – أنْ تقع في موضع يجوز حمله على الاستثناء.

قال أبو حيّان: ((وشرط الوصف بـ(إلّا) أنْ يتقدّمها موصوف فلا يحذف، وتبقى هي بخلاف (غير)، فلا يجوز في قام القوم إلّا زيد: قام إلّا زيد، ويجوز في: قام القوم غير زيد، أنْ تقول: قام غير زيد، ويجوز الوصف بها حيث يجوز البدل وحيث لا يجوز، وزعم المبرّد أنّه لا يجوز الوصف بها إلّا حيث يجوز البدل، وكون (إلّا) لا تكون صفة إلّا حيث يصحّ الاستثناء كالمجمع عليه من النّحويّين)) [13].

ولأنّهما تفيدان المغايرة حملت إحداهما على الأخرى، ولكن هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلّا)، وذلك أنّ (غيراً) تفيد المغايرة ذاتاً أو صفة، و(إلّا) تفيد المغايرة نفياً وإثباتاً، نقول: حضر الرّجال إلّا زيداً. فهنا أفادت (إلّا) المغايرة بالإثبات والنّفي، فالرّجال حضروا وزيد لم يحضر، بغض النّظر عن الصّفة أو الذّات، جاء في حاشية الصّبّان: ((أصل (غير) أنْ تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، وأصل (إلّا) مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً أو إثباتاً، فلمّا اجتمع ما بعد (إلّا) وما بعد (غير) في معنى المغايرة حملت (إلّا) على (غير) في الصّفة، فصار ما بعد (إلّا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفياً أو إثباتاً وحملت (غير) على (إلّا) في الاستثناء، فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفياً أو إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة)) [14].

وبهذا نعرف سرّ تعاقب (غير) و(إلّا) في بعض الأحكام المتعلّقة بكلّ واحد منهما.

وقوع (إلّا) وصفاً بمعنى (غير):

سبق أنْ ذكرنا في مقدّمة البحث أنّه قد شاع الاستشهاد بقوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22] على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة، وكونها في هذه الآية بمعنى (غير)، وأنّه قد نسب إلى المبرّد مخالفة ذلك بإبقائها على بابها ورفع لفظ الجلالة على البدليّة.

وهناك تساءلنا: هل صحيح ما نسب إلى المبرّد ؟ وعلى فرض صحته هل يعني هذا أنّه من الممكن إبقاء (إلّا) على بابها ورفع لفظ الجلالة على البدليّة، فلا تصلح هذه الآية شاهداً على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة، وكونها في هذه الآية – وغيرها من الآيات – بمعنى (غير) ؟.

الجواب عن هذه الأسئلة يقتضي بسط أقوال النّحويّين في توجيه دلالة (إلّا) في هذه الآية الكريمة.

أشهر أقوالهم في ذلك قولان:

الأوّل: أنّ (إلّا) في الآية الكريمة ليست حرف استثناء، وإنّما هي اسم بمعنى (غير) صفة للنّكرة قبلها (آلهة)، وصفة المرفوع مرفوع. ولمّا كانت (إلّا) مبنيّة بناء الحروف ظهر إعرابها على ما بعدها، وهو هنا لفظ الجلالة. والتّقدير: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا.

وهذا قول جميع النّحويّين: سيبويه[15]، والفرّاء[16]، والأخفش[17]، والمبرّد في أحد قوليه[18]، والزّجّاج[19]، وابن ولّاد[20]، والرّمانيّ[21]، والهرويّ[22]، والجرجانيّ[23]، والزّمخشريّ[24]، وابن خروف[25]، والهمدانيّ[26]، وابن مالك[27]، والقرافيّ[28]، وغيرهم[29].

قال سيبويه: ((باب ما يكون فيه (إلّا) وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لَغُلِبنا.

والدّليل على أنّه وصف أنّك لو قلت: لو كان معنا إلّا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت[30]. ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾)) [31].

الثّاني: أنّ (إلّا) في هذه الآية الكريمة للاستثناء، ولفظ الجلالة بعدها بدل من (آلهة).

وهذا قول أبي العبّاس المبرّد فيما نقل عنه ابن السّرّاج، قال: ((قال أبو العبّاس – رحمه الله – : (لو كان معنا إلّا زيداً لغُلِبنا)، أجود كلام وأحسنه, والدّليل على جودته أنّه بمنزلة النفي, نحو قولك: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما جاءني إلّا زيدٌ, أنّك لو قلت: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لهلكنا، فزيد معك، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والله تعالى فيهما. وتقول: لو كان لنا إلّا زيداً أحدٌ لهلكنا، كما تقول: ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ، والدّليل على جودة الاستثناء أيضاً أنّه لا يجوز أنْ يكون (إلّا) وما بعدها وصفاً إلّا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز)) [32].

ولا يجوز أنْ تكون (إلّا) في الآية الكريمة استثنائيّة؛ لأنّها لو كانت هي الاستثنائيّة لكان ما بعدها منصوباً، والنّصب على الاستثناء يمتنع فيها من جهة المعنى وجهة الصّناعة النّحويّة.

أمّا من حيث المعنى فلا يصح الاستثناء بالنّصب، لأنّ المعنى حينئذ يكون: ((لو كان فيهما آلهة ولم يكن الله في تلك الآلهة لفسدتا، وهذا المعنى غير مستقيم؛ لأنّه يلزم عنه أنّه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسدا، وذلك باطل)) [33].

وأمّا من حيث الصّناعة النّحويّة فلا يجوز عند جماعة من المحقّقين أنْ يأتي المستثنى منه جمعاً نكرة كما في هذه الآية الكريمة؛ لأنّه شائع لا يمكن حصره.

قال أبو البقاء: ((والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحقّقين; لأنّه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء)) [34].

فإذا ظهر أنّ النّصب على الاستثناء ممتنع معنى وصناعة بقي الرّفع على أنْ يكون (إلّا) وما بعدها وصفاً بمعنى غير أو على أنْ يكون ما بعد (إلّا) بدلاً.

والمختار من هذين الوجهين عند جمهور النّحويّين هو الرّفع على الوصفيّة. وإنّما اختار جمهور النّحويّين الرّفع على الوصفيّة؛ لأنّ الرّفع على البدليّة ليس بمستقيم، لا من حيث المعنى ولا من حيث الصّناعة النّحوية.

أمّا من حيث المعنى فلا يجوز أنْ يكون بدلاً؛ ((لأنّ المعنى يصير إلى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا)) [35]؛ لأنّ البدل على نية طرح المبدل منه كما هو معلوم.

قال أبو عليّ الفارسيّ: ((الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنّه إذا قدّر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أنْ يكون مبدلاً منها، كما أنّك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ)، فزيد بدل من (أحد) ويصلح أنْ تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلّا زيدٌ)، ولا يجوز أنْ تقول على هذا: (لو كان فيهما إلّا اللهُ لفَسَدَتا) لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربيّة)) [36].

وأمّا من حيث الصّناعة النّحويّة فقد ردّ القول بالبدليّة من وجهين:

الأوّل: أنّ البدل لا يجوز إلّا في الكلام غير الموجب، وأمّا في الكلام الموجب فهو غير جائز.

قال الزّمخشريّ: ((فإنْ قلت: ما منعك من الرّفع على البدل؟ قلت: لأنّ (لو) بمنزلة (إنْ) في أنّ الكلام معه موجب، والبدل لا يسوّغ إلّا في الكلام غير الموجب)) [37].

الثّاني: أنّ المبدل منه في حكم السّاقط المستغنى عنه بالبدل.

قال أبو البركات الأنباريّ: ((ولا يجوز أنْ يكون الرّفع على البدل؛ لأنّ البدل في الإثبات غير جائز؛ لأنّ البدل يوجب إسقاط الأوّل، ولا يجوز أنْ تكون (آلهة) في حكم السّاقط؛ لأنّك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك: لو كان فيهما إلّا الله، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنّك لا تقول: جاءني إلّا زيد؛ لأن الغرض في (إلّا) – إذا جاءت قبل تمام الكلام – أنْ تثبت بها ما نفيته، نحو: (ما جاءني إلّا زيد) وليس في قوله: (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات، ولو جاز أنْ يقال: (جاءني إلّا زيد) على إسقاط إلّا مثلاً حتّى كأنّه قيل جاءني زيد و(إلّا) مزيد لاستحال ذلك في الآية؛ لأنّه كان يصير قولك: (لو كان فيهما إلّا الله) بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا، وذلك مستحيل)) [38].

ومن المعروف عند النّحويّين أنّ غير الموجب ((هو النّفي والنّهي والاستفهام، والموجب ما عداها))[39].

والآية الكريمة ظاهرها ليس فيه – كما يلحظ القارئ – نفي ولا نهي ولا استفهام. لكنّ الخلاف دار حول دلالة (لو) على الإيجاب أو الامتناع. القائلون بالرّفع على الوصفيّة حملوا (لو) على الإيجاب، وحينئذٍ لا يجوز البدل؛ لأنّ شرط البدل عند النّحويّين أنْ يكون في الكلام غير الموجب.

قال السّيرافيّ: ((لا يكون في (لو) بدل بعد (إلّا)؛ لأنّها في حكم اللّفظ تجري مجرى الموجب. وذلك أنّها شرط بمنزلة (إنْ)، ولو قلت: (إنْ أتاني رجل إلّا زيد خرجت) لم يجز؛ لأنّه يصير في التّقدير: إنْ أتاني إلّا زيد خرجت. كما لا يجوز: أتاني إلّا زيد. فهذا وجه من الفساد فيه.

وفيه وجه آخر من فساده: أنّه إذا قال: (لو كان معنا إلّا زيد لهلكنا) وهو يريد الاستثناء لكان محالاً؛ لأنّه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد فهلكنا؛ لأنّ البدل بعد (إلّا) في الاستثناء موجب، وكذلك: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لو كان على البدل لكان على التّقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد)) [40].

وقال ابن مالك: ((ولا يجوز أنْ يجعل (إلّا الله) بدلاً؛ لأنّ شرط البدل في الاستثناء صحّة الاستغناء به عن الأوّل، وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إنْ)؛ لأنّهما حرفا شرط والكلام معهما موجب. ولذا قال سيبويه: لو قلت: (لو كان معنا إلّا زيدٌ لهَلَكْنا) لكنت قد أحَلْتَ، أي: أتيت بممنوع، فصحّ قول سيبويه أنّ (لو) لم يفرّغ العامل بعدها لما بعد إلّا كما فرّغ بعد النّفي، وإنْ كان ما يدلّ عليه من الامتناع شبيهاً بالنّفي، ولو كانت مستحقّة لتفريغ ما يليها من العوامل لكانت مستحقّة لغير ذلك، ممّا يختصّ بحروف النّفي كزيادة (من) في معمول ما يليها وإعماله في (أحد) و(شَفْر) ونحوهما، وكنصب جواب المقرون بالفاء)) [41].

هذا ما احتجّ به القائلون بالرّفع على الوصفيّة.

أمّا القائلون بالبدليّة فقد احتجّوا على صحّة قولهم بأنّ ((ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبدل في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف)) [42]. وفي هذه نظر من جهة ما ذكره أبو عليّ الفارسيّ من فساد المعنى.

ويردّها أيضاً أنّها لو كانت بمنزلة حروف النّفي لقبلت ما يختصّ بحروف النّفي، كالدّخول على النّكرات وزيادة (مِنْ)، فإنّهم ((لا يقولون: لو جاءني ديّارٌ أكرمته، ولا: لو جاءني من أحد أكرمته، ولو كانت بمنزلة النّافي لجاز ذلك كما يجوز: ما فيها ديّار، وما جاءني من أحد، ولمّا لم يجز ذلك دلّ على أنّ الصّواب قول سيبويه: إنّ (إلّا) وما بعدها صفة)) [43].

وعلى فرض التّسليم بصحّة دلالة (لو) على النّفي فإنّه نفي معنويّ، والصّحيح الّذي عليه النّحويّون ((أنّه لا يجري النّفي المعنوي مجرى النّفي اللّفظيّ، ألا ترى أنّك تقول: أبى القومُ إلّا زيداً، بالنّصب، ليس إلّا، ولو كان النّفي المعنويّ كاللّفظيّ لجاز: أبى القومُ إلّا زيدٌ، وكان المختار، وههنا أولى؛ لأنّ النّفي محقّق، غير مقدّر فيه إثبات، وفي (لو) يقدّر فيما بعدها الإثبات، وإنّما قدّر فيه النّفي لمّا كان الإثبات تقديراً)) [44].

وإلى هذا يشير سيبويه بقوله: ((باب ما يكون فيه (إلّا) وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لَغُلِبنا. والدّليل على أنّه وصف أنّك لو قلت: لو كان معنا إلّا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت)) [45].

فسيبويه في هذا النّصّ يعني ((أنّ (لو) لا يفرّغ معها العامل كما يفرّغ مع النّفي, وإذا كان كذلك فارتفاع (إلّا زيد) على الصّفة لا على البدل, فـ(لو) – وإنْ استلزمت امتناع الفعل – فلم تجرها العرب مجرى النّفي)) [46].

قد يقال: ((الدّليل على أنّ ما بعد لو غير موجب استعمال أحد بعدها، وهي من الأسماء التي تختص بالنّفي، قال الشّاعر[47]:

لَوْ كُنتَ مِنْ أَحَدٍ يُهْجى هَجَوْتُكمُ، يَا ابْنَ الرّقاعِ، وَلَكِنْ لستَ مِنْ أَحَدِ)) [48].

والجواب لا حجّة في هذا البيت ((لأنّ أحداً في البيت بمعنى ناس، حكى الكسائيّ أنّ العرب تقول: ما أنت من الأحد، أي: ما أنت من النّاس، وأنشد[49]:

وَلَيْسَ يَطْلُبُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ إلّا كعَمْرٍ وَمَا عَمْرو مِنَ الأَحَدِ

وتعريفها بالألف واللّام يدلّ على أنّها ليست المختصّة بالنّفي؛ لأنّ تلك لا يجوز تعريفها. وممّا يبيّن لك ذلك أنّ أخوات (أحد) الّتي لا خلاف في اختصاصها بالنّفي كعريب وطوري لا يحفظ من كلامهم استعمالها بعد لو)) [50].

وأمر آخر ((يبيّن لك أنّ إلّا وما بعدها وصف لا بدل أنّه لم يسمع من كلامهم: لو قام إلّا زيد قام عمرو، ولو كان بدلاً لما منع من ذلك مانع، فلما لم يسمع ذلك من كلامهم دلّ على أنّ إلّا وما بعدها وصف؛ لأنّها إذا كانت وصفاً لم يجز حذف الموصوف الّذي جرت عليه))[51].

وقد احتجّ القائلون بالبدليّة أيضاً على صحّة قولهم بأنّه ((لا يجوز أنْ يكون إلّا وما بعدها وصفاً إلّا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز)) [52].

وفي هذه أيضاً نظر؛ ((فليس الأمر على ما ذكر؛ لأنّا نقول: جاءني رجل غير زيد، فهذا وصف وليس باستثناء؛ لأنّه [لا] تقول: جاءني رجل إلّا زيد، فقد يجوز الوصف في موضع لا يجوز فيه الاستثناء، كما جاز الاستثناء في موضع لا يجوز فيه الوصف)) [53].

وقال القرافيّ: ((قال الشّيخ ابن عمرون في شرح المفصّل: قولهم: إنّ إلّا لا تكون صفة إلّا في موضع تكون فيه استثناء يبطل بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فإنّه موضع يتعذّر فيه الاستثناء)) [54].

ولو سلّمنا صحّة هذا الاحتجاج فليس في هذه الآية ما يلزمنا به؛ ((لأنّ الاستثناء إنّما يمتنع في الآية إذا قدّر متّصلاً، وأمّا إذا قدّر منقطعاً فمعنى الاستثناء صحيح؛ لأنّ المعنى إذ ذاك يكون: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، لكن فيهما الله، وهو واحد، فلم تفسدا، فلما ساغ الاستثناء المنفصل ساغ الوصف؛ لأنّ الوصف إنّما يكون حيث يتصوّر الاستثناء على وجه من الوجوه، والاستثناء المنفصل في الآية سائغ، فالوصف أيضاً

سائغ، ولذلك قال الجرميّ والمبرّد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: 116]: لو رفع القليل على الصّفة للمرفوع قبله لكان حسناً لو قرئ به. فأجازا الوصف بـ (إلّا) وما بعدها مع أنّ الاستثناء بها في الآية لا يكون إلّا منقطعاً)) [55].

وإذا تبيّن الضّعف في هذا التّوجيه وخروجه عن الأصل جُزِمَ بأنّ التّوجيه الأوّل القائم على رفع (إلّا) وما بعدها على الوصفيّة هو الأولى والأرجح نحويّاً، مع سلامته وصحّته معنويّاً، فلمّا كان كذلك وجب حمل الآية عليه دون الحاجة لارتكاب شيء من مخالفة المعاير النّحويّة.

أمّا ما قد يعترض به علينا، وهو أنّ حمل (إلّا) على (غير) خلاف الأصل، لأنّ كونها استثناء أعرف، وأكثر من كونها صفة، فيجاب عنه بأنّ النّحويّين مجمعون على أنّ أهمّ قاعدة يجب على المعرب أنْ يستحضرها في إعرابه مراعاة المعنى مع سلامة القواعد النّحويّة، ومتى تعذّر الجمع بينهما كانت صحّة المعنى مقدّمة في الاعتبار، يقول ابن جنّي: ((فإنْ أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتّى لا يشذّ شيء منها عليك وإيّاك أنْ تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه)) [56]، ويقول أيضاً: ((تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب)) [57].

ولا ريب في أنّ الجمع بين القول بإبقاء (إلّا) على ظاهرها من الاستثناء وسلامة المعنى متعذّر.

وهذا نصّ من التّعليقة على كتاب سيبويه يتّضح منه ما يؤكّد وجهة نظري، يقول أبو عليّ الفارسيّ في توجيه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾: ((الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنّه إذا قدّر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أنْ يكون مبدلاً منها، كما أنّك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ)، فزيد بدل من (أحد) ويصلح أنْ تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلّا زيدٌ)، ولا يجوز أنْ تقول على هذا: (لو كان فيهما إلّا اللهُ لفَسَدَتا) لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربيّة، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الّذي فرّ منه سيبويه)) [58].

ويؤيّد هذا أيضاً ما قاله الطّبريّ، قال: ((الأشهر من كلام العرب في (إلّا) توجيهها إلى معنى الاستثناء وإخراج معنى ما بعدها ممّا قبلها إلّا أنْ يكون معها دلالة تدلّ على خلاف ذلك)) [59].

وفي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ دلالة تدلّ على أنّ معناها غير الاستثناء.

كلّ هذا يشهد على أنّ القول بالبدليّة في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ مردود صناعة ومعنى.

ويضعّف هذا القول فيها أيضاً أنّ ما في (المقتضب) خلاف ما نُسِبَ إلى المبرّد؛ فهو موافق لرأي سيبويه وجميع النّحويّين بحمل (إلّا) وما بعدها على الوصفيّة [60].

جاء في المقتضب: (((هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه، وذلك قولك: (لو كان معنا رجل إلّا زيد لهلكنا)، قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ المعنى – والله أعلم – لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجل غير زيد ...))[61].

هذا كلام المبرّد، فلو صحّ عنده ما نُسِبَ إليه ما رجع عنه ووافق سيبويه وجميع النّحويّين في توجيه (إلّا) في الآية الكريمة.

وهكذا يظهر أنّ النّحويّين مجمعون على أنّ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ يصلح شاهداً على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة وكونها في هذه الآية بمعنى (غير).

وأجمع عليه أيضاً علماء اللّغة وعلماء التّفسير. كلهم قالوا: إلّا ليست باستثناء هاهنا، ولكنّها مع ما بعدها صفة للآلهة في معنى غير[62].

وهذا كافٍ في ردّ القول بالبدليّة وعدم الالتفات إليه، إذ إنّه وجه أجمع علماء النّحو واللّغة والتّفسير على ردّه وعدم قبوله.

يؤيّدهم في هذا إجماع القرّاء على قراءة ما بعد (إلّا) بالرّفع، إذ لو جاز النّصب على الاستثناء لقرئ به، ولو قرئ به لجاز الرّفع على البدل كما لا يخفى.

وبهذا يتبيّن أنّ العلماء قاطبة قد أجمعوا على اختلاف توجّهاتهم على أمرين في هذه الآية الكريمة:

الأول: أنّ النّصب على الاستثناء يمتنع فيها من جهة المعنى وجهة الصّناعة النّحويّة.

الثّاني: أنّ (إلّا) ليست باستثناء هاهنا، ولكنّها مع ما بعدها صفة للآلهة في معنى غير.

وبهذا يقطع أنّ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ يصلح شاهداً على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة وكونها فيه بمعنى (غير).

أمّا غيرها من الآيات، فلا يقطع فيها ذلك؛ فقد أجازوا فيها إبقاء (إلّا) على ظاهرها من الاستثناء.

1- ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النّساء: 43].

في قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ وجهان، الأوّل: أنّه منصوب على أنّه حال من ضمير (لا تقربوا)، فهو استثناء مفرّغ، والعامل فيها فعل النّهي، والتّقدير: لا تقربوا الصّلاة في حال الجنابة إلّا في حال السّفر أو عبور المسجد، على حسب التّأويلين في عابري سبيل[63]، قال الزّمخشري: ((﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ استثناء من عامّة أحوال المخاطبين. وانتصابه على الحال. فإنْ قلت: كيف جمع بين هذه الحال والحال الّتي قبلها؟ قلت: كأنّه قيل: لا تقربوا الصّلاة في حال الجنابة إلّا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها، وهي حال السّفر. وعبور السبيل: عبارة عنه))[64]. والثّاني: أنّه منصوب على أنّه صفة لقوله: ﴿جُنُبًا﴾ على أنّ إلّا بمعنى غير، قال الزّمخشريّ: ((ويجوز أنْ لا يكون حالاً ولكن صفة، لقوله: ﴿جُنُبًا﴾، أي: ولا تقربوا الصّلاة جنباً غير عابري سبيل، أي جنباً مقيمين غير معذورين. فإنْ قلت: كيف تصحّ صلاتهم على الجنابة لعذر السّفر؟ قلت: أريد

بالجنب: الّذين لم يغتسلوا، كأنّه قيل: لا تقربوا الصّلاة غير مغتسلين، حتّى تغتسلوا، إلّا أنْ تكونوا مسافرين)) [65].

واعترض هذا الوجه بأنّ مثل هذا ((إنّما يصحّ عند تعذّر الاستثناء، ولا تعذّر هنا لعموم النّكرة بالنّفي، كما تقول: ما لقيتُ رجالاً إلّا مسافرين)) [66].

وأجيب هذا الاعتراض ((بأنّ هذا الشّرط في التّوصيف ذكره ابن الحاجب، وقد خالفه فيه النّحاة، ورجّح بعضهم الوصفيّة بناء على أنّ الكلام على تقدير الاستثناء يفيد الحصر ولا حصر لورود المريض إشكالاً عليه بخلافه على تقدير الوصفيّة، وادّعى البعض إفادة الكلام له مطلقاً وأنّ المريض يرد إشكالاً إلّا أنْ يؤوّل ...)) [67].

والأوجه أنْ تبقى هذه الآية متروكة الظّاهر، ويكون قول الزّمخشريّ: جنباً غير عابري سبيل بياناً للمعنى لا تقديراً للإعراب [68].

والفرق بين جعله حالاً وبين جعله صفة ((هو أنّه- على الحال- يفيد أنّه لا يجوز قربان الصّلاة في حال الجنابة قط؛ إلّا أنْ يكون مسافراً؛ فدلّ الحصر على أنّ العذر غير متعدّد، ثم مجيء قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ يبطل معنى الحصر، بخلافه إذا جعل صفة، ويكون المعنى: لا تقربوا الصّلاة جنباً مقيمين، فيحسن: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ لجواز ترادف القيد)) [69].

2 - ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [سورة النّور: 6].

في رفع (أنفسهم) وجهان، الأوّل: أنّه بدل من (شهداء)، وهو الوجه الوحيد الّذي قال به الزّمخشريّ [70]. والثّاني: أنّه وصف له، على أنّ (إلّا) بمعنى (غير). قال أبو البقاء: ((قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾: هو نعت لشهداء، أو بدل منه. ولو قرئ بالنّصب لجاز على أنْ يكون خبر كان، أو على الاستثناء. وإنّما كان الرّفع أقوى; لأنّ (إلّا) هنا صفة للنكرة كما ذكرنا في سورة الأنبياء في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾))[71].

ولا ريب أنّ اختيار الإعراب المتوافق مع ظاهر الآية هو الأولى والأرجح نحويّاً، إنْ لم تدعنا إلى خلاف ذلك ضرورة، وما دعتنا إلى خلاف ذلك في هذه الآية ضرورة، فلمّا كان كذلك وجب حمل الآية على الوجه الوحيد الّذي قال به الزّمخشريّ.

3 - ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ (١٧) إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ [سورة الحجر: 17 - 18].

في قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ خمسة أوجه:

الأوّل: أنّه في محلّ نصب على الاستثناء المتّصل، والمعنى: فإنّها لم تحفظ منه، قاله غير واحد[72].

الثاني: أنّه استثناء منقطع ومحلّه النّصب أيضاً، والمعنى: أنّها حفظت منه. قاله الزّجّاج، وجزم به الرّازيّ، قال الزّجّاج: ((موضع (مَنْ) نصب، بمعنى لكن من استرق السّمع ...)) [73]، وقال الرّازيّ جازماً بهذا الوجه:

((وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ لا يمكن حمل لفظة (إلّا) هاهنا على الاستثناء، بدليل أنّ إقدامهم على استراق السّمع لا يخرج السّماء من أنْ تكون محفوظة منهم إلّا أنّهم ممنوعون من دخولها، وإنّما يحاولون القرب منها، فلا يصحّ أنْ يكون استثناء على التّحقيق، فوجب أنْ يكون معناه: لكن من استرق السّمع)) [74].

الثّالث: أنّه بدل من ﴿كُلِّ شَيْطانٍ﴾، فيكون محلّه الجرّ، أجازه الزّجّاج، [75]، وقاله العكبريّ[76]، واعترض هذا الوجه بأنّه يشترط في البدل أنْ لا يكون في كلام موجب وهذا الكلام موجب[77].

وردّ هذا الاعتراض ((بأنّه في تأويل المنفي، أي: لم نمكن منها كلّ شيطان أو نحوه، وأورد أنّ تأويل المثبت في غير أبي ومتصرفاته غير مقيس ولا حسن، فلا يقال: (مات القوم إلّا زيد) بمعنى لم يعيشوا، ولعلّ القائل بالبدليّة لا يسم ذلك، وقد أوّلوا بالمنفي قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 249]، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: (العالم هلكى إلّا العالمون)[78] الخبر وغير ذلك ممّا ليس فيه أبى ولا شيء من متصرفاته لكن الإنصاف ضعف هذه البدليّة كما لا يخفى))[79].

الرابع: أنّه نعت لـ﴿كُلِّ شَيْطانٍ﴾، فيكون محلّه الجرّ، على خلاف في ذلك[80].

الخامس: أنّه في محلّ رفع على الابتداء، وجملة ﴿فَأَتْبَعَهُ﴾ الخبر، وإنّما جاز دخول الفاء؛ لأنّ (مَنْ) إمّا شرط، وإمّا موصول مشبه بالشّرط. قاله العكبريّ[81]، ويكون حينئذ من باب الاستثناء المنقطع[82].

والظّاهر أنّ قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ نصب على الاستثناء المنقطع، فقد صرّح سبحانه وتعالى بحفظ السماء من كلّ شيطان، في أكثر من موضع في القرآن، كقوله هنا: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾، وقوله: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصّافّات: 7]، وقوله: ﴿وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصّلت:12].

وصرّح بأنّ من أراد استراق السّمع اتبعه شهاب راصد له في آيات عدّة، كقوله هنا: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصّافّات: 10]، وقوله: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [الجنّ: 9]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾ [الشّعراء: 212] وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [الطّور: 38].

4 – ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النّمل: 65].

(مَنْ) فاعل (يعلم)، و(الغيب) مفعوله، و(الله) بدل من (مَنْ) [83]، وهو استثناء منقطع جاء مرفوعاً على لغة بني تميم عند الزّمخشريّ[84]، لعدم اندراجه في مدلول (مَنْ)؛ لأنّه سبحانه لا يحويه مكان[85]، وجعل ابن مالك الاستثناء متّصلاً، وقدّر متعلّق الظّرف: من يذكر في السّموات والأرض لا استقر ونحوه[86]. وذكر في المغني: أنّه يجوز أنْ تعرب (مَنْ) مفعولاً به لـ(يعلم)، لا فاعلاً، و(الغيب) بدل اشتمال منه، و(الله) فاعل، ويكون الاستثناء مفرّغاً، وكأنّه قيل: لا يعلم الغيب إلّا الله[87].

والظّاهر المتبادر إلى الذّهن أنّ (مَنْ) فاعل (يعلم)، و(الغيب) مفعوله، و(إلّا الله) استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ (مَنْ)، وجاء مرفوعاً على لغة بني تميم، ودلّت الآية على أنّه تعالى هو المختصّ بعلم الغيب، ((فإنْ قلت: ما الدّاعي إلى اختيار المذهب التّميميّ على الحجازيّ ؟ قلت: دعت إليه

نكتة سرية. حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: إلّا اليعافير، بعد قوله: ليس بها أنيس[88]، ليؤول المعنى إلى قولك: إنْ كان الله ممّن في السّماوات والأرض، فهم يعلمون الغيب، يعني: أنّ علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أنْ يكون الله منهم، كما أنّ معنى ما في البيت: إنْ كانت اليعافير أنيساً ففيها أنيس، بتّاً للقول بخلوها عن الأنيس. فإنْ قلت: هلّا زعمت أنّ الله ممّن في السّماوات والأرض، كما يقول المتكلّمون: الله في كلّ مكان، على معنى أنّ علمه في الأماكن كلّها، فكأنّ ذاته فيها حتّى لا تحمله على مذهب بنى تميم ؟ قلت: يأبى ذلك أنّ كونه في السّماوات والأرض مجاز، وكونهم فيهنّ حقيقة، وإرادة المتكلّم بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيحة، على أنّ قولك: من في السّماوات والأرض، وجمعك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد: فيه إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى)) [89].

5- ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [سورة الحجّ: 40].

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ استثناء منقطع ليس من الأوّل، هذا قول سيبويه[90]، ولا يجوز عنده فيه البدل، وجوّزه الزّجّاج[91]، واتّبعه الزّمخشريّ فقال: ((﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ في محلّ الجرّ على الإبدال من ﴿حَقٍّ﴾ أي بغير موجب سوى التّوحيد الّذي ينبغي أنْ يكون موجب الإقرار والتّمكين لا موجب الإخراج والتّسيير. ومثله: ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: 59]))[92].

وما أجازاه من البدل لا يجوز عند أبي حيّان؛ ((لأنّ البدل لا يكون إلّا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النّفي، نحو: (ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ)، و(لا يضربُ أحدٌ إلّا زيدٌ)، و(هل يضربُ أحدٌ إلّا زيدٌ). وأمّا إذا كان الكلام موجباً أو أمراً فلا يجوز البدل: لا يقال: (قامَ القومُ إلّا زيدٌ) على البدل، ولا (يضربُ القومُ إلّا زيدٌ) على البدل؛ لأنّ البدل لا يكون إلّا حيث يكون العامل يتسلط عليه. ولو قلت: قام إلّا زيدٌ، وليضربْ إلّا عمرو لم يجز. ولو قلت في غير القرآن: أخرج النّاس من ديارهم إلّا بأنْ يقولوا لا إله إلّا الله لم يكن كلاماً. هذا إذا تخيّل أنْ يكون إلّا أنْ يقولوا في موضع جرّ بدلاً من غير المضاف إلى حقّ. وأمّا أنْ يكون بدلاً من حقّ كما نصّ عليه الزّمخشريّ فهو في غاية الفساد؛ لأنّه يلزم منه أنْ يكون البدل يلي (غيراً) فيصير التّركيب بغير إلّا أنْ يقولوا، وهذا لا يصحّ، ولو قُدِّرَتْ (إلّا) بـ(غير) كما يُقَدَّر في النّفي في: ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ فتجعله بدلاً لم يصحّ؛ لأنّه يصير التّركيب بغير غير قولهم: ربّنا الله، فتكون قد أضفت غيراً إلى غير، وهي هي فصار بغير غير، ويصحّ في: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ أنْ تقول: ما مررتُ بغيرِ زيدٍ، ثم إنّ الزّمخشريّ حين مثّل البدل قدره بغير موجب سوى التّوحيد، وهذا تمثيل للصّفة جعل (إلّا) بمعنى (سوى)، ويصحّ على الصّفة فالتبس عليه باب الصّفة بباب البدل، ويجوز أنْ تقول: مررتُ بالقومِ إلّا زيدٍ على الصّفة لا على البدل)) [93].

ومع وجاهة القول الأوّل بحمل الاستثناء على الانقطاع للمسوغات الآنفة ومع كونه قول إمام النّحاة وقول جمع من العلماء مع ذلك كلّه فإنّ هذا لا يعني القطع به، كيف وقد قال بغيره أئمّة أجلّاء من أهل اللّغة والإعراب والتّفسير يتصاغر المرء عن أنْ ينسب إليهم الخطأ أو الوهم كما فعل أبو حيّان – رحمه الله – حين

حكم على وجه البدليّة بأنّ ما ذهب إليه الزّمخشريّ في غاية الفساد، وأنّه قد التبس عليه باب الصّفة بباب البدل.

وإذا كان أبو حيّان لم يرتض البدليّة ووصف ما ذهب إليه الزّمخشريّ بأنّه في غاية الفساد، فمن العلماء من أرتضى البدليّة ووصف ما ذهب إليه الزّمخشريّ بأنّه ((حسن من حيث المعنى، والانتقاد عليه مزيّف)) [94].

ولقد أحسن الشّهاب حين قال تعقيباً على ما قاله أبو حيّان: ((وما ذكره ليس بوارد على الزّمخشريّ؛ لأنّ ما ذكره بيان لحاصل المعنى، وليس مثله ممّن يلتبس عليه باب بباب، وهو استثناء لكن ظاهر مقابلته بالمنقطع أنّه متّصل على هذا، وهو ظاهر لدخول المستثنى في الحقّ، إذ تقديره في الحقيقة: لا موجب لإخراجهم إلّا التّوحيد، وتقديره بغير لا يتعيّن، ولو تعيّن لم يدخل على إلّا بل على ما بعدها؛ لأنّه هو البدل. فما ذكره مغالطة لا طائل تحتها مع ما فيه من الاختلال وإنْ تبعه بعضهم)) [95].

ولقد أحسن أيضاً في بحثه هاهنا حين قال: ((وههنا بحث، وهو أنّ التّوحيد داخل في الحقّ، فليست الآية كبيت النّابغة[96]، فلذا أوّله الزّمخشريّ والمصنّف بغير موجب، مع أنّه لا يخلو من الكدر، فإنّ التّوحيد والطّعن في آلهتهم موجب للإخراج عندهم، فلا بدّ من ملاحظة كونه موجباً في نفس الأمر. ومن جعل إلّا بمعنى غير هنا صفة عند المصنّف، وقال: وعندي أنّ البدل يصح من المضاف، وفي أخرجوا معنى النّفي، أي لم يقرّوا في ديارهم إلّا بأنْ يقولوا ربّنا الله، فيصحّ التّسليط. فقد أخطأ فيهما؛ لأنّ المصنّف – رحمه الله – أراد الاستثناء كما في بيت النّابغة، وإذا جعل استثناء من غير فسد المعنى كما لا يخفى، فتأمّل)) [97].

6- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [سورة الزّخرف: 26 – 27].

أجاز الزّمخشريّ في قوله: ﴿الَّذِي فَطَرَنِي﴾ أكثر من وجه: ((أنْ يكون منصوباً على أنّه استثناء منقطع، كأنّه قال: لكن الّذي فطرني فإنّه سيهدين، وأنْ يكون مجروراً بدلاً من المجرور بمن، كأنّه قال: إنّني براء ممّا تعبدون إلّا من الّذي فطرني)) [98]، قال: ((فإنْ قلت: كيف تجعله بدلاً، وليس من جنس ما يعبدون ؟ ... قلت: قالوا: كانوا يعبدون الله مع أوثانهم)) [99].

وأجاز أيضاً ((أنْ تكون (إلّا) صفة بمعنى غير، على أنّ (ما) في ﴿مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ موصوفة، تقديره: إنّني براء من آلهة تعبدونها غير الّذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾)) [100].

ووجه البدل عند أبي حيّان لا يجوز؛ ((لأنّه إنّما يكون في غير الموجب من النّفي والنّهي والاستفهام)) [101]، يقول: ((ألا ترى أنّه يصلح ما بعد (إلّا) لتفريغ العامل له ؟ و﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ﴾ جملة موجبة، فلا يصلح أنْ يفرّغ العامل فيها للّذي هو بريء لما بعد (إلّا) ... وأمّا تقديره (ما) نكرة موصوفة، فلم يبقها موصولة لاعتقاده أنّ (إلّا) لا تكون صفة إلّا لنكرة، وهذه المسألة فيها خلاف، من النحويين من قال: توصف بها النكرة والمعرفة، فعلى هذا تبقى (ما) موصولة، وتكون (إلّا) في موضع الصّفة للمعرفة)) [102].

والأولى هاهنا الأخذ بظاهر الآية ودلالتها القريبة، وترك التّحوّل عن ذلك إلى خلافه بلا موجب متّفق عليه؛ لأنّه سبق أنْ ذكرنا أنّه لا يصار إلى القول بحمل (إلّا) على (غير) إلّا إذا دعتنا إلى ذلك ضرورة، وما دعتنا إلى ذلك في هذه الآية ضرورة.

7- ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ [سورة النّجم: 32].

قوله: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ فيه أوجه، الأوّل: أنّه استثناء منقطع؛ لأنّ اللّمم صغائر الذّنوب، فلم تدخل تحت ما قبلها، قاله أبو عبيدة[103]، ونُسِبَ إلى المبرّد[104]، وهو وأولى الأقوال بالصّواب عند الطّبريّ[105]، ومن أحسن ما قيل عند أبي جعفر النّحّاس[106]، وأحسن الأقوال عند مكّي بن أبي طالب[107]، والصّحيح عند الواحديّ[108]، ولم يذكر غيره أبو البقاء العكبريّ[109]، والوجه الأوّل عند الزّمخشريّ[110]، وأبي حيّان[111]، والسّمين الحلبيّ[112]. الثّاني: أنّه صفة و(إلّا) بمنزلة (غير)، كقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾، أي: كبائر الإثم والفواحش غير اللّمم، وهو الوجه الثّاني عند الزّمخشريّ[113] وأبي حيّان[114] وغيرهما من المفسّرين والمعربين[115]. الثّالث: أنّه متّصل، وهذا عند من يُفَسِّر اللّمم بغير صغائر الذّنوب، والخلاف مذكور في كتب التّفسير، وسنأتي على ذكر شيء منه.

ما اللّمم في اللّغة ؟ وما أقوال أهل العلم في تفسير هذا اللّمم المذكور في الآية الكريمة؟.

اللّمم في اللّغة ما قلّ وصغر، ومنه قولهم: ألمّ بالمكان إذا قلّ فيه لبثه، وألمّ بالطّعام: إذا قلّ منه تناوله، ويقال: زيارته لمام، أي قليلة[116].

والعرب تستعمل اللّمم في المقاربة والدّنو، قال الفراء: ((سمعت العرب تقول: ضَرَبَهُ ما لَمَمَ القتل ... يريد: ضربه ضرباً متقارباً للقتل، وسمعت من آخر: أَلَمَّ يَفْعَلُ في معنى كاد يفعل))[117].

وتستعمله أيضاً فيما يعمله الإنسان المرّة بعد المرّة، ولا يتعمّق فيه، ولا يقيم عليه، يقال: ألممت به إذا زرته وانصرفت عنه، ويقال: ما فعلته إلّا لماماً وإلماماً، أي: الحين بعد الحين، قال الزّجّاج: ((وإنّما الإلمام في اللّغة يوجب أنّك تأتي الشّيء الوقت ولا تقيم عليه))[118].

وقد اختلفت أقوال أهل العلم في تفسير هذا اللّمم المذكور في الآية الكريمة[119]: الأوّل: اللَّمَم: صغائر الذّنوب كالنّظرة والغمزة والقبلة ونحو ذلك ممّا هو دون الزّنى. الثّاني: اللَّمَم: هو أنْ يلمّ العبد بالذّنب ثمّ لا يعاوده. الثّالث: اللَّمَم: ما لم يجب عليه حدّ في الدّنيا، ولم يستحقّ عليه في الآخرة عذاب. الرّابع: اللَّمَم: ما ألمّوا به في الجاهليّة من الشّرك والمعاصي. الخامس: ما يَهُمُّ به الإنسان. السّادس: ما خطر على القلب. السّابع: هو أنْ يأتي العبد بذنب لم يكن له بعادة.

ووجّه ابن عطيّة القول الأوّل بقوله: ((وهي ما لا حدّ فيه ولا وعيد مختصّاً بها مذكوراً لها، وإنّما يقال صغار بالإضافة إلى غيرها، وإلّا فهي بالإضافة إلى النّاهي عنها كبائر كلّها، ويعضد هذا القول، قول النّبي – صلّى الله عليه وسلّم –: ((إنّ الله كتب على ابن آدم حظّه من الزّنا لا محالة، فزِنا العين النّظر، وزِنا اللّسان المنطق، والفَرْج يكذّب ذلك أو يصدّقه، فإنْ تقدّم فَرْجه فهو زانٍ، وإلا فهو اللَّمَم)) [120])) [121]. ثم

علَّق عليه بقوله: ((وتظاهر العلماء في هذا القول، وكثر المائل إليه)) [122]. ووجّه القول الثّاني بقوله: ((فكأنّ هذا التّأويل يقتضي الرّفق بالنّاس في إدخالهم في الوعد بالحسنى؛ إذ الغالب في المؤمنين مواقعة المعاصي، وعلى هذا أنشدوا – وقد تمثل به النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم –[123]:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا)) [124].

وبالرّجوع إلى ما قالوه في الاستثناء يقول الطّبريّ: ((وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصّواب قول من قال: (إلّا) بمعنى الاستثناء المنقطع، ووجّه معنى الكلام إلى ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ بما دون كبائر الإثم، ودون الفواحش الموجبة للحدود في الدّنيا، والعذاب في الآخرة، فإنّ ذلك معفو لهم عنه، وذلك عندي نظير قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾، فوعد جلّ ثناؤه باجتناب الكبائر، العفو عما دونها من السيئات، وهو اللّمم الّذي قال النّبي صلّى الله عليه وسلّم: ((الْعَينانِ تَزْنِيَانِ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ، وَالرِّجلانِ تَزْنِيَانِ، وَيُصَدّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ أَوْ يُكَذِّبُهُ)) [125])) [126].

وأظهر الأقوال عندي وأجراها على ظاهر القرآن أنّ المراد باللّمم صغائر الذّنوب الّتي لا إصرار فيها وكذلك كبائرها، وأنّ الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ على القولين جميعاً استثناء منقطع، فاللّمم إنْ كان يدلّ على صغائر الذّنوب الّتي لا إصرار فيها فهو لا يندرج في الكبائر والفواحش، وإنْ كان من الكبائر والفواحش الّتي لا إصرار فيها فإنّه يصير بالتّوبة من صغائر الذّنوب، يدلّ على ذلك قولهم: ((لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار)) [127].

فهذا الاستثناء، إنّما هو من باب الرّحمة بنا، والتّجاوز عنّا، في حال يغلبنا فيه ضعفنا، فتندّ منا نظرة، أو تفلت منا هفوة، ثمّ نندم ونرجع إلى ربّنا بالتّوبة والإنابة، فنجد ربّاً غفوراً رحيماً يفتح لنا مع خزائن رحمته أبواب جنّته وما فيها من نعيم مقيم، قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (١٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣٤) وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥) أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: 133 ـ 136]، وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (٣٣) لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (٣٤) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزّمر: 33 ـ 35].

ويؤيّد ما ذهبنا إليه أيضاً ويؤكّده، وهو أنّ المراد باللّمم صغائر الذّنوب الّتي لا إصرار فيها وكذلك كبائرها، أنّه قال عقيب اللّمم: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾، إذ كيف يكون واسع المغفرة وهو يغفر صغائر الذّنوب دون كبائرها ؟!.

الخاتمة

أظهر البحث أنّ ما في (المقتضب) خلاف ما نُسِبَ إلى المبرّد؛ فهو موافق لرأي سيبويه وجميع النّحويّين بحمل (إلّا) وما بعدها على الوصفيّة في قوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

وأظهر أنّ العلماء قاطبة قد أجمعوا على اختلاف توجّهاتهم على أمرين في هذه الآية الكريمة:

الأول: أنّ النّصب على الاستثناء يمتنع فيها من جهة المعنى وجهة الصّناعة النّحويّة.

الثّاني: أنّ (إلّا) ليست باستثناء هاهنا، ولكنّها مع ما بعدها صفة للآلهة في معنى غير.

وبهذا يقطع أنّ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ يصلح شاهداً على خروج (إلّا) عن الاستثناء إلى الوصفيّة وكونها فيه بمعنى (غير).

أمّا غيرها من الآيات، فلا يقطع فيها ذلك؛ فقد أجازوا فيها إبقاء (إلّا) على ظاهرها من الاستثناء، وهو الأولى من وجهة نظر الباحث؛ لأنّه سبق أنْ ذكرنا أنّه لا يصار إلى القول بحمل (إلّا) على (غير) إلّا إذا دعتنا إلى ذلك ضرورة، وما دعتنا إلى ذلك في هذه الآيات ضرورة.

الهوامش:

(1) كالقرافيّ في كتابه: الاستغناء في أحكام الاستثناء.

(2) ينظر: إملاء ما منّ به الرّحمن: 1/ 8.

(3) ينظر: مغني اللّبيب: 210.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 98 – 102.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1/ 89.

(6) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 60.

(7) ينظر: معاني القرآن: 1/ 162.

(8) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق في بعض مراجعه، ولم أجده في ديوانه، وهو في الكتاب: 2/ 340، ومعاني القرآن للفرّاء: 1/ 90، والمقتضب: 4/ 425، وشرح التّسهيل: 2/ 296، والبحر المحيط: 2/ 43، 4/ 20.

(9) ينظر: المحتسب: 1/ 329.

(10) ينظر: شرح التّسهيل: 2/ 268.

(11) البيت من الطّويل، وهو لذي الرّمّة في ديوانه: 3/ 1419، والكتاب: 3/ 48، والمسائل الحلبيّات: 273، والمفصّل في صنعة الإعراب: 335، ولسان العرب (ف ك ك): 10/ 477، وبلا نسبة في شرح الكافية الشّافية: 1/ 421، والبحر المحيط: 2/ 108، ومغني اللّبيب: 101 – 102، وهمع الهوامع: 2/ 271، حراجيج: جمع حُرجُوج، وهي النّاقة السّمينة الطّويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

(12) ينظر: ارتشاف الضّرب: 3/ 1527 – 1528، والدّرّ المصون: 8/ 142، وشرح المفصّل لابن يعيش: 2/ 73.

(13) ارتشاف الضّرب: 3/ 1527 – 1528.

(14) حاشية الصّبّان: 2/ 229.

(15) ينظر: الكتاب: 2/ 331.

(16) ينظر: معاني القرآن: 2/ 200.

(17) ينظر: معاني القرآن: 1/ 115.

(18) ينظر: المقتضب: 4/ 408.

(19) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 388.

(20) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: 166 – 169.

(21) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: 249.

(22) ينظر: الأزهية في علم الحروف: 173.

(23) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 712.

(24) ينظر: الكشّاف: 3/ 107.

(25) ينظر: شرح جمل الزّجّاجيّ: 2/ 961.

(26) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: 3/ 481 – 482.

(27) ينظر: شرح التّسهيل: 2/ 298.

(28) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: 248.

(29) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: 3/ 67، وحروف المعاني للزّجّاجيّ: 340، والتّبصرة والتّذكرة: 1/ 383، والبحر المحيط: 6/ 282، والدّرّ المصون: 8/ 142، ومغني اللّبيب: 99، وهمع الهوامع: 3/ 239، 271 – 273.

(30) أي: أتيت بممنوع. ينظر: شرح التّسهيل: 2/ 298. وسنأتي على ذكر تفسير ابن مالك لهذه المفردة قريباً.

(31) الكتاب: 2/ 331.

(32) الأصول في النّحو: 1/ 301.

(33) التّذييل والتّكميل: 8/ 298.

(34) التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 915.

(35) المصدر نفسه: 2/ 914 – 915.

(36) التّعليقة على الكتاب: 2/ 61.

(37) الكشّاف: 3/ 107.

(38) الإنصاف: 1/ 220.

(39) التّذييل والتّكميل: 8/ 175.

(40) شرح الكتاب: 3/ 77 – 78.

(41) شرح التّسهيل: 2/ 298.

(42) التّذييل والتّكميل: 8/ 292.
(43) مغني اللّبيب: 99، وينظر: حاشية الصّبّان: 2/ 232.
(44) الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 370، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5/ 2189.
(45) الكتاب: 2/ 331.
(46) التّذييل والتّكميل: 8/ 288.
(47) البيت من البسيط، وهو للراعيّ النّميريّ في ديوانه: 79، والحيوان: 4/ 423، والعمدة في محاسن الشّعر وآدابه: 2/ 189، ولسان العرب (ب ي ض): 7/ 126، و(ر ق ع): 8/ 133، والتّذييل والتّكميل: 8/ 293، 9/ 334، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 4/ 100.
(48) التذّييل والتّكميل: 8/ 292 – 293.
(49) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التّسهيل: 2/ 405، ولسان العرب (و ح د): 3/ 451، والتّذييل والتّكميل: 8/ 293، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 84، وتمهيد القواعد: 5/ 2435، 2438.
(50) التذّييل والتّكميل: 8/ 293.
(51) المصدر نفسه: 8/ 293.
(52) الأصول في النّحو: 1/ 302.
(53) الانتصار لسيبويه على المبرّد: 169.
(54) الاستغناء في أحكام الاستثناء: 259 ـ 260.
(55) التّذييل والتّكميل: 8/ 298.
(56) الخصائص: 1/ 284.
(57) المصدر نفسه: 3/ 258.
(58) التّعليقة على الكتاب: 2/ 61.
(59) جامع البيان: 15/ 489.
(60) ينظر: شرح التّسهيل: 2/ 299.
(61) المقتضب: 4/ 408.
(62) إلّا ما نقله السّمعانيّ في تفسيره عن بعضهم، قال: ((وقال بعضهم: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ (إلّا) بمعنى (الواو) هاهنا، ومعناه: لو كان فيهما آلهة والله (أيضاً) لفسدتا)). تفسير السّمعانيّ: 3/ 374.
(63) ((عابر السبّيل، في كلام العرب: المسافر حين سيره في سفره، مشتقّ من العَبْر وهو القطع والاجتياز، يقال: عَبَرَ النَّهْرَ وَعَبَرَ الطَّرِيقَ. ومن العلماء من فسّر عابري سبيل بمارّين في طريق، وقال: المراد منه طريق المسجد، بناء على تفسير الصّلاة في قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ بالمسجد، وجعلوا الآية رخصة في مرور الجنب في المسجد إذا كان قصده المرور لا المكث، قاله الّذين تأوّلوا الصّلاة بالمسجد)) التّحرير والتّنوير: 5/ 63.
(64) الكشّاف: 1/ 503 – 504.
(65) المصدر نفسه: 1/ 504.
(66) حاشية الشّهاب: 3/ 139.
(67) روح المعاني: 3/ 39.
(68) حاشية الشّهاب: 3/ 139.

(69) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب: 5/ 8.

(70) ينظر: الكشّاف: 3/ 211.

(71) التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 965.

(72) ينظر: البحر المحيط: 6/ 472.

(73) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 176.

(74) مفاتيح الغيب: 19/ 130.

(75) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 176.

(76) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 778.

(77) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 4/ 65، والبحر المحيط: 6/ 472، وروح المعاني: 7/ 269.

(78) لم أجده في كتب الحديث وشروحها، ولم أجده منقولاً في كتب التّفسير الأخرى.

(79) روح المعاني: 7/ 269.

(80) ينظر: البحر المحيط: 6/ 472.

(81) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 778.

(82) ينظر: الدّرّ المصون: 7/ 151.

(83) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 127.

(84) ينظر: الكشّاف: 3/ 365.

(85) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 366، والبحر المحيط: 8/ 261.

(86) ينظر: شرح التّسهيل: 2/ 288 – 289.

(87) ينظر: مغني اللّبيب: 587.

(88) هو قول جِران العُوْد من الرّجز: وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية. العيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشّقرة، وأراد بها هنا: بقر الوحش. والشّاهد في البيت هو رفع (اليعافير) و(العيس) على الإبدال على لغة تميم، مع أنّه استثناء منقطع تقدّم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب، وهي لغة أهل الحجاز. ينظر: شرح شذور الذّهب: 344 – 345، والمقاصد النّحويّة: 3/ 1086.

(89) الكشّاف: 3/ 365 – 366.

(90) ينظر: الكتاب: 2/ 325.

(91) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 430.

(92) الكشّاف: 3/ 157.

(93) البحر المحيط: 7/ 515 – 516.

(94) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: 4/ 127.

(95) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: 6/ 299.

(96) هو قوله من الطّويل: وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ من قراع الكتائب. وهو في ديوانه: 44.

(97) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: 6/ 299.

(98) الكشّاف: 4/ 239.

(99) المصدر نفسه: 4/ 239 – 240.

(100) المصدر نفسه: 4/ 240.

(101) البحر المحيط: 9/ 368.
(102) المصدر نفسه: 9/ 368.
(103) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 237.
(104) ينظر: التّفسير البسيط: 21/ 59.
(105) ينظر: جامع البيان: 22/ 538.
(106) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 185.
(107) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 694.
(108) ينظر: التّفسير البسيط: 21/ 60.
(109) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 1189.
(110) ينظر: الكشّاف: 4/ 415.
(111) ينظر: البحر المحيط: 10/ 20.
(112) ينظر: الدّرّ المصون: 10/ 100.
(113) ينظر: الكشّاف: 4/ 415.
(114) ينظر: البحر المحيط: 10/ 20.
(115) ينظر: فتوح الغيب: 15/ 100، والدّر المصون: 10/ 100، وتفسير الإيجي: 4/ 215.
(116) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 746، ولسان العرب: 12/ 550، والبحر المحيط: 10/ 7.
(117) معاني القرآن: 3/ 100، وينظر: المفردات في غريب القرآن: 746، ولسان العرب: 12/ 549.
(118) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 74 – 75، وينظر: المفردات في غريب القرآن: 746، ولسان العرب: 12/ 549.
(119) ينظر: جامع البيان: 22/ 532 – 538، والمحرر الوجيز: 5/ 204، والبحر المحيط: 10/ 20 – 21.
(120) أخرجه البخاريّ ومسلم في الصّحيحين (بنحوه)، أخرجه البخاريّ في كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، برقم (6243)، وأخرجه مسلم في كتاب القدر، باب: قُدِّر على ابن آدم حظّه من الزّنا وغيره، برقم (2657).
(121) المحرّر الوجيز: 5/ 204.
(122) المصدر نفسه: 5/ 204.
(123) رواه التّرمذيّ في سننه، كتاب التّفسير، باب (ومن سورة النّجم): 5/ 396، والرّجز لأميّة بن أبي الصّلت في التّهذيب: 15/ 250، و اللّسان (لمم): 12/ 549 ، والخزانة 4/ 4، ولأبي خراش الهذليّ في اللّسان (جمم): 12/ 104، ومغني اللّبيب: 331، والمقاصد النّحويّة: 4/ 1697.
(124) المحرّر الوجيز: 5/ 204.
(125) سبق تخريجه.
(126) جامع البيان: 22/ 538.
(127) الكشّاف: 1/ 493.

المصادر والمراجع:

📖 القرآن الكريم.

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان، أثير الّدين، محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: الدّكتور رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1418هـ ـ 1998م.

📖 الأزهية في علم الحروف، الهرويّ، عليّ بن محمّد النّحويّ، (ت: 415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ط2، 1401هـ ـ 1981م.

📖 الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدّين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1406هـ.

📖 الأصول في النّحو، أبو بكر، ابن السّرّاج، محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، (ت: 316هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

📖 إعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ: (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ .

📖 الانتصار لسيبويه على المبرّد، أبو العبّاس، أحمد بن محمّد بن ولاد التّميميّ النّحويّ، (ت: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ط1، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، الأنباريّ: أبو البركات، كمال الدّين الأنباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ، (ت: 577هـ)، المكتبة العصريّة، ط1، 1424هـ ـ 2003م.

📖 الإيضاح في شرح المفصّل، أبو عمرو، جمال الدّين ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ، (ت: 646هـ)، تحقيق وتقديم: الدّكتور موسى بناي العليليّ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، جمهوريّة العراق، د . ط، 1402هـ ـ 1982م.

📖 البحر المحيط، أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسي، (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، د . ط، 1420هـ.

📖 التّبصرة والتّذكرة، أبو محمّد، عبد الله بن عليّ بن أسحاق الصّيمريّ، من نحاة القرن الرّابع، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، ط1، 1402هـ ـ 1982م.

📖 التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، (ت : ٦١٦هـ)، تحقق : علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، د . ط، د . ت.

📖 التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ، (ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التّونسيّة للّنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

📖 التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيّان، أثير الّدين، محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، تحقيق: الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ج1 إلى ج5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.

📖 التّعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

📖 تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله الحسنيّ الحسينيّ الإيجيّ، (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

📖 التّفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثمّ قامت لجنة علميّة من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلميّ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، 1430هـ .

📖 تهذيب اللّغة، أبو منصور، محمّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م.

📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآمليّ الطّبريّ، (ت: 310هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة بدار هجر، الدّكتور عبد السّند حسن يمامة، دار هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

📖 الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف الثّعالبيّ، (ت: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشّيخ محمّد علي معوض والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1418هـ.

📖 حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ، شهاب الدّين، أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجيّ المصريّ، (ت: 1069هـ)، دار صادر، بيروت، د . ط، د . ت.

📖 حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمّد بن علي الصّبّان، (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

📖 حروف المعاني والصّفات، أبو القاسم، عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ النهاوندي الزّجّاجيّ، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، ١٩٨٤م.

📖 الحيوان، أبو عثمان، الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، الليثيّ، (ت: ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، ١٤٢٤ هـ.

- الخصائص، أبو الفتح، عثمان بن جنّيّ الموصليّ، (ت: 392هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4، د . ت.
- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس، السّمين الحلبيّ، شهاب الدّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم ، (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: الدّكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، د . ط، د . ت.
- ديوان ذي الرّمة، شرح أبي نصر الباهليّ، (ت ٢٣١ هـ)، رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان جدّة، ط1، 1402هـ ـ 1982م.
- ديوان النّابغة الذّبيانيّ، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد الذّبيانيّ، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د . ط، د . ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، شهاب الدّين، محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ، (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، ١٤١٥هـ.
- شرح أبيات مغني اللّبيب، البغداديّ، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، بيروت، ط (ج١ـ ٤) الثّانية، (ج ٥ ـ ٨) الأولى، ١٣٩٣ ـ ١٤١٤ هـ.
- شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ ثمّ المصريّ، (ت ٧٧٨ هـ): دراسة وتحقيق: الدّكتور عليّ محمّد فاخر، والدّكتور جابر محمّد البرّاجة، والدّكتور إبراهيم جمعة العجميّ، والدّكتور جابر السّيّد مبارك، والدّكتور عليّ السّنوسيّ محمّد، والدّكتور محمّد راغب نزّال، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط1، ١٤٢٨هـ ـ 2007م.
- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله، جمال الدين، محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيانيّ، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الرّحمن السّيد، والدّكتور محمّد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ ـ 1990م.
- شرح جمل الزّجاجيّ، ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، (ت: 609هـ)، تحقيق: سلوى محمّد عمر عرب، مكّة، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى، ط1، 1419هـ.
- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، سوريا، د . ط، د ، ت.
- شرح الكافية الشّافية، أبو عبد الله، جمال الدّين، محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيانيّ، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريديّ، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة، ط1، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

📖 شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، (ت: 368هـ)، تحقيق، أحمد حسن مهدليّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ ـ 2008م.

📖 صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وسننه وأيّامه)، أبو عبد الله، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفيّ البخاريّ، تحقيق: الدّكتور محمّد زهير ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، بيروت، (مصورة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.

📖 صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ، (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، د . ط، ١٣٧٤هـ – 1955م.

📖 العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزديّ، (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

📖 فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطّيبيّ، (ت: ٧٤٣ هـ)، مقدّمة التحقيق: إياد محمّد الغوج، لقسم الدّراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلميّ للكتاب: د. محمّد عبد الرّحيم سلطان العلماء، جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم، ط1، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

📖 الكتاب، أبو بشر، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، (ت: 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م.

📖 الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذانيّ، (ت: ٦٤٣ هـ)، حقّق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه: محمّد نظام الدّين الفتيح، دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

📖 الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريّ، (ت: 538هـ)، وبحواشيه أربعة كتب، الأوّل: الانتصاف، لأحمد بن المنير الأسكندريّ، والثّاني: الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، للحافظ بن حجر، والثّالث: حاشية الشّيخ محمّد عليان المرزوقيّ على تفسير الكشّاف، والرّابع: شاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف، للشّيخ محمّد عليان المرزوقيّ، رتّبه وضبطه وصحّحه: محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط4، 1427هـ ـ 2006م.

📖 لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدّين بن منظور، محمّد بن مكرّم بن عليّ الأنصاريّ الرّويفعيّ الأفريقيّ، (ت: 711هـ)، وهو مذيّل بحواشي اليازجيّ، وجماعة من اللّغويّين، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمّر بن المثنّى التّيميّ البصريّ، (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د . ط، ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح، عثمان ابن جنّيّ الموصليّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، تحقيق: عليّ النّجدي ناصف، وعبد الحليم النّجّار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، د . ط، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد، عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ، (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، تحقيق: محمّد كامل بركات، جامعة أمّ القرى، دار الفكر، دمشق ـ دار المدنيّ، جدّة، ط1، 1400هـ ـ 1405هـ.
- المسائل الحلبيّات، أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، تحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، دار المنارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط1، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد، مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ ثمّ الأندلسيّ القرطبيّ، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدّكتورحاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريّا، الفرّاء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ، (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل الشّلبيّ، دار المصريّة للتأليف والتّرجمة، مصر، ط1، د. ت.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، الزّجّاج، إبراهيم بن السّريّ، (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ ـ 1988م.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- مفاتيح الغيب المعروف بـ(التّفسير الكبير)، أبو عبد الله، فخر الدين، محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ، (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط3، 1420هـ.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم، الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، الدّار الشّاميّة – دمشق بيروت، ط1، ١٤١٢ هـ.

📖 المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، الزّمخشريّ، (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

📖 المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، المشهور بـ (شرح الشّواهد الكبرى)، بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: الأستاذ الدّكتور عليّ محمّد فاخر، والأستاذ الدّكتور أحمد محمّد توفيق السّودانيّ، والدّكتور عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط1، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

📖 المقتضب، أبو العبّاس، المبرّد، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د . ط، د . ت.

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السّيوطيّ، عبد الرّحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التّوفيقيّة، مصر، د. ط، د. ت.